

Distr.: General
13 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البندان ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي
الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد برعاية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،
الذي يُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيسة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من جمهورية أرمينيا إلى المنتدى السياسي
الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٨.

ففي ذلك التقرير، تسعى أرمينيا إلى تضليل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتحاول تبرير فشلها
في ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بما تسميه "الحصار".

وفي هذا الصدد، أرى من الضروري أن أشير إلى ما يلي:

أولا وقبل كل شيء، المشقة الاجتماعية - الاقتصادية التي تعاني منها أرمينيا هي من نتائج
السياسة التوسعية التي تنتهجها أرمينيا إزاء جيرانها واستخفافها التام بمعايير القانون الدولي ومبادئه. فقد
أدى عدوان أرمينيا على أذربيجان وقيامها في وقت لاحق باحتلال جزء كبير من بلدي إلى قطع العلاقات
بين البلدين بالكامل. ولذلك من السخافة أن ينخرط بلد تخضع أراضيه للاحتلال ويتعرض مئات الآلاف
من مواطنيه للجرائم الوحشية والتطهير العرقي السيئ الذكر، مع المعتدي في أي علاقات اقتصادية. بل إنه
علاوة على ذلك، كان من مخلفات الحرب التي شنتها أرمينيا على بلدي أن أصبحت جمهورية ناخشيفان



الرجاء إعادة استعمال الورق



المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لجمهورية أذربيجان مقطوعة الصلة تماماً عن الجزء الرئيسي من أراضي أذربيجان.

ولطالما أثبتت الحكومات التي تعاقبت على أرمينيا عجزها عن الحيلولة دون استمرار الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية لمواطنيها في التدهور. ويشهد على ذلك عدد كبير من التقارير الصادرة عن منظمات دولية ومنظمات غير حكومية.

وورد في ما ذكرته منظمة الشفافية الدولية أن "الفساد في أرمينيا متوطّن وواسع الانتشار، حيث يستشري في المجتمع بجميع مستوياته. وتنفرد الإدارة العامة بتعرضها لهذا الفساد، وبالأخص القضاء والشرطة وقطاع الصحة. وتتجلى هذه الحالة في أداء أرمينيا الرديء في معظم المجالات التي خضعت للتقييم بحسب مؤشرات الحوكمة"^(١).

ويرى صندوق النقد الدولي أن "الفساد والحوكمة يظلّان من العقبات الكبيرة التي تعترض النمو"^(٢).

وبالإضافة إلى ذلك، يلقي تدني الاستثمارات الأجنبية، وانحياز التحويلات المالية، واستهلاك قيمة الدرام، والتضخم، وتدهور الأداء المالي لقطاع الطاقة، بالضغط على الاقتصاد الأرميني. ويتزايد الدين الخارجي باطراد، حيث بلغت نسبته ٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧. ويعيش ثلث السكان تقريباً في فقر^(٣). وتبيّن الإحصاءات الرسمية الصادرة عن البنك الدولي أن معدلات البطالة في أرمينيا ما زالت هي الأعلى في العالم (بنسبة ١٨,٢ في المائة)^(٤).

ويؤدي ضعف الأداء الاقتصادي والفقر والبطالة إلى تدهور الحالة الديمغرافية في أرمينيا. وتحمل هذه الظروف العديد من شباب أرمينيا إلى مغادرة البلد نحو الخارج طلباً لفرص العمل. فبعض التقارير تشير إلى أن "٣٠.٠٠٠ شخص يهاجرون من أرمينيا سنوياً"^(٥). علاوة على ذلك، "يجعل الاعتماد على التحويلات المالية الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية"^(٦).

وفي ظل هذا الوضع، ورد في البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٦ المقدمة من البنك الدولي^(٧)، أن الإنفاق العسكري في أرمينيا يمثل، مع ذلك، ما نسبته ٤,١ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مما يجعل أرمينيا واحدة من أكثر الدول تسلّحاً في العالم. وتحتل أرمينيا المرتبة الثالثة في العالم في مؤشر العسكرة العالمي^(٨) الذي يصدر عن مركز بون الدولي للتحويل.

(١) <https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/overview-of-corruption-and-anti-corruption-in-armenia>

(٢) <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/07/19/Republic-of-Armenia-2017-Article-IV-Consultation-and-Fifth-and-Final-Review-Under-the-45107>

(٣) <https://en.portal.santandertrade.com/analyse-markets/armenia/economic-outline>

(٤) <http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?view=map>

(٥) <http://asbarez.com/139232/un-projects-sharp-decrease-in-armenias-population/>

(٦) <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2017/07/19/Republic-of-Armenia-2017-Article-IV-Consultation-and-Fifth-and-Final-Review-Under-the-45107>

(٧) http://databank.worldbank.org/data/views/reports/reportwidget.aspx?report_name=countryprofile&id=b450fd57&tbar=y&dd=y&inf=n&zm=n&country=ARM

(٨) https://gmi.bicc.de/index.php?page=ranking-table%3fyear=2014&sort=rank_asc

وفي سياق الاستعراض الوطني الطوعي، يجدر بالإشارة أن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، تشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات والممثلين السامين ذكروا، خلال اجتماعهم في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنه "لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة". وأكدوا من جديد التزامهم بالقانون الدولي و"ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي"^(٩).

والاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان لا يشكل حلاً، ولن يحقق في يوم من الأيام النتيجة التي تنشدها أرمينيا. وبمجرد أن تسحب أرمينيا قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة بأذربيجان، سيُسوّى النزاع ويستفيد البلدان وشعباهما من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية، بما يتيح لهما تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البندين ٥ (أ) و ٦ من جدول الأعمال، وكذلك باعتبارها وثيقة من وثائق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم

(٩) قرار الجمعية العامة ٧٠/١، الديباجة والفقرة ٣٨.